

دراسة لمشكلة التعويضات المحققة وغير المبلغـة

فى اعادة تأمين تجاوز الخسارة

دكتور احمد عبد الفتاح على

كلية التجارة - جامعة طنطا

مقدمه :

يلقى موضوع تقدير التعويضات غير المبلغـة اهتمام كبير من جانب كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين وذلك نتيجة لما يليق به هذا التقدير من ظلال على نواحي متعددة فى عمليات الاكتتاب والقبول والتسعير لعمليات اعادة التأمين على وجه الخصوص .

ومن يتتبع عمليات اعادة التأمين يجد أن هناك اتجاهها واضحا للاعتماد على الخبرة الجيدة لمعيد التأمين فى السنوات الماضية لاتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاكتتاب والقبول والتسعير وبلا شك فان أى زيادة فى الطاقة الاستيعابية لمعيد التأمين تتطلب معها ضغطا اضافيا على المعدلات وعلى تركيب السعر . وهنا نجد أن لموضوع الخسائر غير المبلغـة دورا هاما وخصوصا عند تقييم العروض الجديدة وما ينتج عنها من ربح (٧) . ولذلك يمكن أن نقول أن تقدير احتياطي دقيق للخسائر غير المبلغـة يعتبر أمرا حيويا لمعيد التأمين حيث أى انخفاض فى التقدير لهذا الاحتياطي سوف يؤدي الى : -

* سياسة اكتتابية غير ملائمة .

* قرارات فاشلة .

* أسعار (أقساط) غير سليمة كلية (١١)

هدف البحث :

تتعدد الطرق المستخدمة فى تقدير احتياطي الخسائر المحققة وغير المبلغـة وجميعها الى حد كبير يعتمد على محاكاة الخبرة الماضية للخسائر بهدف الوصول الى التقدير الحالى .

الا أن ما يسترعى الانتباه أن تقدير الاقساط في عمليات التأمين واعادة التأمين أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على التوزيعات الاحتمالية للخسائر والتي أصبحت بعد تقدم علوم الحاسب الآلى وسيلة سهلة وممكنة وتؤدى إلى نتائج دقيقة جدا .

ولذلك فان هدف هذا البحث هو تقدير احتياطي الخسائر المحققة وغير المبلغه باستخدام التوزيعات الاحتمالية للخسائر .

لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين في نفس الوقت باستخدام بيانات المؤمن المباشر التي عادة ماتكون متوافرة وجيدة .

مكونات البحث :

يتناول الباحث دراسة مشكلة الخسائر غير المبلغه من خلال ثلاثة مباحث كالتالى : -

- المبحث الأول :** النواحي النظرية للخسائر المحققة وغير المبلغه .
- المبحث الثانى :** دراسة لبعض الأساليب المستخدمة في تقدير احتياطي الخسائر غير المبلغه .
- المبحث الثالث :** استخدام التوزيعات الاحتمالية في تقدير احتياطي الخسائر غير المبلغه بالتطبيق على اتفاقيات تجاوز الخسارة .

المبحث الأول

النواحي النظرية للخسائر المحققة وغير المبلغية

يطلق مصطلح الخسائر المحققة وغير المبلغية على بعض التعويضات التي تعود لمسببات وقعت ضمن مدة نفاذ وثيقة التأمين ولا تبلغ عنها شركة التأمين الا بعد مرور فترة من الزمن (٥) كما يعبر عنها باللغة الانجليزية بالمصطلح (Incurred but not reported) والتي يشار اليها بالاختصار "IBNR" واحتياطي الخسائر غير المبلغية عند أي تاريخ يمثل تقدير للمدفوعات النهائية عن جميع التعويضات المحققة وغير المبلغية حتى هذا التاريخ وهذه المدفوعات النهائية عن التعويضات المحققة وغير المبلغية تمثل قيمة غير معروفة وبالتالي فان الاحتياطي عنها هو تقدير لقيمة غير معروفة .

ونتيجة ذلك نجد أن مسئولية تحديد الخسائر المحققة وغير المبلغية بدقة يعتبر أمرا صعبا بالنسبة لشركة التأمين ، بل وتزداد هذه الصعوبة بالنسبة لشركة اعادة التأمين وذلك لان هذا الاحتياطي يمثل نسبة أكبر من احتياطيات شركة اعادة التأمين عن تلك المحسوبة في التأمين المباشر (١٠) .

ومن خلال التعريف السابق للخسائر غير المبلغية نجد أن السبب الأساسي هو تأخر ابلاغ المؤمن وبالتالي معيد التأمين بهذا التعويض خلال مدة سريان الوثيقة . ويختلف حجم هذا التأخير كثيرا وفقا لنوع التأمين فنجد أن هناك بعض العمليات التي تمتد لمدة قصيرة (Short Tail Business) وهي مثل التأمين البحري بضائع ومختلف أنواع تأمين الممتلكات والطيران ومتوسط فترة التأخير فيها يمتد الى ثلاثة سنوات أما العمليات التي تمتد لفترة طويلة: " Long tail Business " وتشمل عموما جميع عمليات المسئولية مثل السيارات والمسئولية العامة ومسئولية المنتج والمسئولية الناتجة عن عمليات التأمين البحري والطيران وفي هذه الأحوال فإن العمليات قد تمتد من ١٥ - ٢٠ سنة (٦) .

يجب أن نركز في هذا المجال بصفة خاصة على الأسباب التي تؤدي الى تأخير الابلاغ الى معيد التأمين وفقا لاتفاقيات اعادة تأمين تجاوز الخسارة .

أسباب تأخر الإبلاغ في اتفاقيات تجاوز الخسارة :

من المعروف أن مسؤولية معيد التأمين في اتفاقيات تجاوز الخسارة تتحدد بذلك الجزء الزائد عن أولوية (احتفاظ) المؤمن المباشر وقد تصل الى مالا نهاية أو الى حد معين تالى .

وأهم الاسباب التى تؤدى الى تأخر الإبلاغ فى هذه الاتفاقيات ما يلى : - (٧)

١ - صعوبة تقدير حجم المسؤولية فى التعويضات الكبيرة :

هناك درجة كبيرة من الصعوبة تلازم تقدير مدى المسؤولية المتعلقة بالتعويضات الكبيرة التى عادة ماتنتج عن تغطيات تجاوز الخسارة بسبب القيم الكبيرة التى تتضمنها وصعوبة التوصل للتسوية ولذلك فان فترة التفاوض على القيمة النهائية قد تمتد مما يسبب تأخر الإبلاغ .

٢ - تأخر ظهور التعويضات :

تمثل عامل أكثر خطورة لتأخر الإبلاغ حيث يكون معيد التأمين غير قادر على الوقوف على الاساس الذى يمكنه من معرفة التعويضات التى تفوق الاولوية وينتج ذلك عن :

* اختلاف درجة التحفظ بين المؤمنين المباشرين فى تكوين الاحتياطي مما يؤدي الى اختلاف التكلفة النهائية للتعويضات بما يؤثر على التعويضات المبلغة الى معيد التأمين وفقا لاتفاقيات تجاوز الخسارة

* قد تكون بعض الشركات المباشرة احتياطياتها على أساس التعرض الصافي لها وتتغاضى عن تعرض معيد التأمين الذى يفوق حد الاحتفاظ مما يؤدي الى تشويه حسابات معيد التأمين واتجاهاته الاحصائية وبالطبع فان ذلك يشكل صعوبة فى الوصول الى الرقم الصحيح لاحتياطي الخسائر غير المبلغة فى وقت مبكر +

٣ - أن الخبرة الاحصائية الماضية لمعيد التأمين قد لاتكون بالكفاة أو التفضيل

اللازمين لاستخدامها لاعداد نمونج لتطهر الخسائر بهدف تقدير الخسائر غير المبلغة ذلك على الرغم من توافر من ثروة من البيانات الاحصائية لمدة طويلة من السنوات الماضية لدى المؤمن المباشر .

ومن ناحية أخرى فإن عدد التعويضات الكبيرة فى كل حساب اعادة تأمين حتى
بغرض تجمعها لايفى لوضع نموذج للخسائر المبلغة .

ونتيجة لهذه المشكلة فإن الأمر يتطلب تقييم أسلوب الاحتياطي المتبع
وفلسفة التسويات للشركات المسندة ثم وضع اعتبارات مناسبة لتكرار التعويض .

٤ - التضخم :

يعتبر التضخم من أهم العوامل التى تؤثر بشدة وتعتبر مصدرا للتأخر فى ظهور
التكلفة النهائية للتعويض وتؤكد الدراسات أن التضخم يكون أكثر تأثيرا على معيد
التأمين عن المؤمن المباشر .

ولا يؤثر التضخم على القيم السائدة للتعويض فقط بل يؤثر على التكلفة النهائية
أيضا ولذلك يؤدي الى زيادة مدة تأخر الإبلاغ .
وبالطبع فإن جميع هذه العوامل تجعل تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغ
أمر صعبا فى عملية اعادة التأمين على وجه الخصوص .

المبحث الثاني

دراسة لبعض طرق تقدير الخسائر المحققة وغير المبلغـة

يختلف احتياطي التعويضات غير المبلغـة من مؤمن مباشر الى آخر وفقا لعوامل محددة أهمها :

- ✧ نوع محفظة العمليات .
- ✧ المنطقة الجغرافية .
- ✧ مهارة وحذر قسم التعويضات .
- ✧ مدى توافر بيانات الخسائر .

ولذلك نجد أن هناك طرقا متعددة لتقدير الخسائر غير المبلغـة تختلف باختلاف عوامل القياس المستخدمة وان كانت جميعها بدون استثناء تعتمد الخبرة السابقة للخسائر المبلغـة وهو ما يطلق عليه نموذج التعويضات Claims Pattern وفى أحيان أخرى يسمى جدول التأخير Delay Table . وعلى ذلك يمكن أن نحدد بعضا من عوامل القياس المستخدمة (١٨)

- ✧ تقدير الخسائر غير المبلغـة على أساس عدد التعويضات المبلغـة (من نمـودج التعويضات) مرجحة بوطأة التعويضي .
- ✧ تقدير الخسائر غير المبلغـة على أساس تطور هذه الخسائر (ومن جدول التأخير) بالنسبة للأقساط أو الوثائق السرية .
- ✧ تقدير الخسائر غير المبلغـة على أساس تطور هذه الخسائر بالنسبة للأقساط المكتسبة .
- ✧ تقدير الخسائر غير المبلغـة على أساس تطور هذه الخسائر بالنسبة للتعويضات المدفوعة والتي تحت التسوية .

وسوف يقوم الباحث فى هذا البحث بتناول ثلاث طرق بدراسة مبسطة وهى :

- (١) طريقة جدول النسب الثابته .

- (٢) طريقة جدول التأخير
- (٣) طريقة مثلث الخبرة

أولا : طريقة النسب الثابتة (٦) :

تقوم هذه الطريقة على تقسيم عمليات التأمين وفقا لما اذا كانت تمتد لفترة قصيرة (Short tail) مثل جميع عمليات الممتلكات والبحرى بضائع واجسام السفن واجسام الطائرات أو تمتد لفترة طويلة (Long Tail) مثال جميع المسئوليات .

بالنسبة للعمليات التي تمتد لفترة قصيرة : فمن خلال الخبرة الماضية يبدو أن الخسائر غير المبلغه تظهر في السنوات الثانية والثالثة للعمليات لذلك فمن الضروري تكوين احتياطات اضافية تتراوح بين ٢٥% - ٤٥% من الاقساط وذلك وفقا لنوع العمليات وهذه النسب تكون كالتالى : -

السنة الأولى	١٥ - ٢٥ %
السنة الثانية	٧ مر - ١٢ %
السنة الثالثة	٢ مر - ٧ %

أما بالنسبة للعمليات التي تمتد لفترة طويلة فتقوم على أساس أن المحفظة هـى محفظة مسئوليات مختلفة وتكون النسب كالتالى : -

السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
النسبة %	٧٥	٦٧ مر	٦٠	٥٠	٤٠	٣٠	٢٠	١٢ مر	٥	٢ مر

جدول رقم (٢)

ويرى الباحث أنه بالنسبة للعمليات التي تمتد لفترة طويلة فان عشرة سنوات قد تعتبر فترة قصيرة لانتهاء التعويضات غير المبلغة فمن خلال دراسة الباحث عن تأمين السيارات الاجبارى بمصر تبين أن ٥٦% من عدد التعويضات لم يتم تسويته بعد مرور خمسة عشرة سنة من الابلاغ فاذا كانت هذه العمليات هي فى الأصل غير مبلغة وقد تبلغ بعد عدة سنوات من حدوث الحادث فقد يتم تسويتها بعد فترة قد تصل الى عشرات السنين (٢) .

أما بالنسبة لطريقة النسب بصفة عامة فهي غير منتشرة ويرى الباحث أنه غير كافى أن نقسم العمليات الى عمليات تمتد لفترة طويلة وأخرى تمتد لفترة قصيرة فلدى شركة اعادة التأمين عديد من أنواع العقود المختلفة وعقود خاصة وكل منها يمكن أن يشكل مجموعة خاصة به الا أن التقسيم يجب أن يكون محدد بعدد معقول من المجموعات عندئذ يمكن التوصل الى نسب مستقرة الى حد ما يمكن الاعتماد عليها .

ثانيا : طريقة جدول التأخير :

تقوم هذه الطريقة على تكوين مايسمى بجدول التأخير " Delay table " وهو مايشبه الى حد ما جدول الحياة فى تأمينات الحياة ويستخدم فى تحديد القيمة النهائية للتعويضات لسنة معينة (٨) :

ويتم تكوين جدول التأخير من خلال تسجيل التعويضات المبلغة على فترات متساوية من تاريخ حدوث الحادث (٣) وتختلف هذه الفترة وفقا لنوع التأمين فنجد فى تأمين السيارات التكميلى يتم ابلاغ جميع التعويضات خلال فترة قد لا تتجاوز الثلاثة شهور ولذلك يتم حساب التأخير أسبوعيا .

أما بالنسبة لتأمينات المسؤولية مثل تأمين السيارات الاجبارى فتمتد فترة التأخير الى سنوات ولذلك يتم حساب التأخير على فترات سنوية من تاريخ حدوث الحادث .

ويأخذ جدول التأخير الشكل التالي : (١٥)

التأخير بالشهر	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
نسبة المبلغ	صفر	٥٦٦	٨٤	٨٩٣	٩٣	٩٥٨	٩٧٣	٩٨٣	٩٩٦	٩٩٩	١٠٠٠

جدول رقم (٢)

ومن هذا الجدول نجد أن نسبة التعويضات المبلغة تزداد بزيادة المدة حتى تصل

الى الواحد الصحيح .

ويمكن اعداد جدول مثل هذا الجدول لكل نوع من أنواع التأمين حتى يمكن تقدير عدد

الخسائر غير المبلغة بدقة .

ثم تأتي الخطوة التالية وهى استخدام هذا الجدول والجدول الأخرى المشابهة فى

أنواع التأمين الأخرى فى تقدير العدد الكلى للتعويضات المبلغة والذي من خلاله يمكن

استنتاج عدد التعويضات غير المبلغة كالتالى : -

فى جدول رقم (٣) عدد التعويضات المبلغة فى ١٢/٣١/١٩٩٠ وفقا لشهر

حدوث الحادث .

نهر الصدوت يناير فبراير مارس ابريل مايو يونية يوليه اغسطس سبتمبر اكتوبر نوفمبر ديسمبر

المبلغ فى	١٩٩٠/١٢/٣١	٩٧٤	٩٦٤	٩٥٥	١٠٠٠	١٠٠٣	٩٦٦	٩٣٧	٩٨٩	٩٦٥	٨٩٣	٨٨٠	٥٣٥
-----------	------------	-----	-----	-----	------	------	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

جدول رقم (٣)

فان افتراضنا أن الحوادث تقع في منتصف كل شهر وبلاستعانة ببيانات جدول التأخير
يمكن التوصل للعدد الكلى للتعويضات في ١٩٩٠/١٢/٣١ وكذلك عدد التعويضات غير
المبلغه كالتالى (١٥)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	٤/٢ = (٥)
تاريخ	العدد المبلغ	التاريخ	نسبة	العدد
الحدوث	في ١٩٩٠/١٢/٣١		المبلغ	الاجمالي
يناير	٩٧٤	١١ مر	١	٩٧٤
فبراير	٩٦٤	١٠ ر ٥	١	٩٦٤
مارس	٩٥٥	٩ مر	٩٩٨ ر	٩٥٧
ابريل	١٠٤٠	٨ مر	٩٩٣ ر	١٠٤٧
مايو	١٠٢٣	٧ مر	٩٨٦ ر	١٠٣٨
يونيه	٩٦٩	٦ مر	٩٧٨ ر	٩٩١
يوليه	٩٣٧	٥ مر	٩٦٥ ر	٩٧١
أغسطس	٩٨٩	٤ مر	٩٤٤ ر	١٠٤٨
سبتمبر	٨٦٥	٣ مر	٩١١ ر	١٠٥٩
اكتوبر	٨٩٣	٢ مر	٨٦٦ ر	١٠٣١
نوفمبر	٨٨٠	١ مر	٦٩٨ ر	١٢٦١
ديسمبر	٥٣٥	١ مر	٢٧٨ ر	١٢٠٥
	١٠٩٢٤			١٢٥٤٦

ويتبين من جدول رقم (٤) ان العدد النهائي للتعويضات عن عام ١٩٩٠ هـ
١٢٥٤٦ وبمقارنة هذا الرقم بعدد التعويضات المبلغة في ١٢/٣١/١٩٩٠ يبين
أن هناك ١٦٢٢ تعويضا تمثل تعويضات غير مبلغة .

ثالثا : طريقة مثلث الخبرة (١١) :

يمكن لمعيد التأمين في حالة اتفاقيات تجاوز الخسارة ان يستعين بنتائج الخسائر
المبلغة لتحديد احتياطي الخسائر غير المبلغة فاذا بينت احصاءات السنوات العديدة
الماضية (كسنة حدوث) وجود خسائر غير مبلغة لمدة ثلاثة أو أربعة سنوات على
الأقل فان معيد التأمين يمكن ان يكتسب فكرة واضحة عن الاساس الذي يقوم عليه
الابلاغ من جانب المؤمن المباشر لكي يستخدم في السنوات القادمة .

ويمكن بيان تطور معدل التعويضات لمحفظه تجاوز الخسارة لأحد أنواع تأمين

المسئولية في الفترة من عام ١٩٨٥ - ١٩٩٢ كالتالي : -

جدول مثلث الخبرة

سنة الحدوث	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٩٨٥	١٥	٤٥	٨٥	١١٧	١٢٧	١٣٠	١٣٢	١٣٢
١٩٨٦	٢١	٥٩	٩٣	١٢٦	١٣٧	١٤٠	١٤٠	
١٩٨٧	١٢	٤٢	٧٢	١١٠	١٢٠	١٢٣		
١٩٨٨	٤٠	١٠٥	١٣٨	١٥٨	١٤٥			
١٩٨٩	٣٣	٥٠	١٠٧	١٢٨				
١٩٩٠	٧	٣٢	٦٦					
١٩٩١	٥٥	١١١						
١٩٩٢	٢							

جدول رقم (٥)

ويوضح جدول رقم (٥) زيادة معدل التعويضات للخسائر المبلغه ويستقر

معدل التعويضات بعد فترة من أربعة لخمسة سنوات من تاريخ الحدوث .

فتلاحظ أن معدل التعويضات عن عام ١٩٨٥ كان ١٥٪ في ٣١/١٢/١٩٨٥ ثم ارتفع الى ٤٥٪ في ٣١/١٢/١٩٨٦ وهذا يدل على زيادة التعويضات المبلغه وبعد مرور أربع سنوات أى في ١٣/١٢/١٩٨٨ يصل معدل التعويضات الى ١٢٧٪ ويبدأ في الاستقرار ولذلك يمكن أن نفترض أن معدل التعويضات في ٣١/١٢/١٩٩٢ عن الخسائر التي وقعت في عام ١٩٨٥ هو ١٣٢٪ ويمثل الرقم النهائي لتكلفتة التعويضات . وفي كل الاحوال لا يتطلب الأمر احتياطي آخر عن الخسائر التي وقعت في عام ١٩٨٥ وكذلك بالنسبة لعام ١٩٨٦ ولكن بالنسبة للسنوات الأخرى من ١٩٨٧ وما بعدها فما زال هناك حاجة الى تكوين احتياطي .

ومن خلال جدول مثلث الخبرة يمكن استنتاج نسبة الخسائر المبلغه سنويًا فمثلا نجد أن الخسائر المبلغه عام ١٩٨٥ يمثل ٣٠٪ (الفرق بين ٤٥ - ١٥) ويمثل نسبة المبلغ بعد سنة من تاريخ الحدوث .

وكذلك يمكن ايجاد نسبة المبلغ بعد سنة من تاريخ الحدوث للحوادث التي وقعت عام ١٩٨٦ وهي (٥٩ - ٢١ = ٣٨ ٪) .

وتستمر هكذا حتى نصل الى نسبة المبلغ بعد مرور سنة من سنة الحدوث ١٩٩١ وهي تمثل (١١١ - ٥٥ = ٥٦ ٪) .

ثم يتم ايجاد متوسط الخسائر المبلغه عن السنة الأولى في جميع سنوات الحدوث من عام ١٩٨٥ - ١٩٩١

وباتباع نفس الخطوات بالنسبة للسنة الثانية والثالثة ٠٠ الخ من سنوات الحدوث

نحصل على الجدول التالي :

سنة الحدوث	عدد السنوات بعد سنة الحدوث					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
١٩٨٥	٤٠	٣٢	١٠	٣	٢	-
١٩٨٦	٣٤	٣٣	١١	٣	-	
١٩٨٧	٣٠	٣٨	١٠	٣		
١٩٨٨	٦٥	٣٣	٢٠	٧		
١٩٨٩	١٧	٥٧	٢١			
١٩٩٠	٢٥	٣٤				
١٩٩١	٥٦					
متوسط معدل الابلاغ	٣٧	٣٨	٢٩	١٠	٣	١
متوسط متجمع	١١٨	٨١	٤٣	١٤	٤	١

جدول رقم (٦)

ولامكانية تحديد الاحتياطي المطلوب فان الجدول رقم (٦) يوضح المتوسط المتجمع

للخسائر المبلغة فنجد أن : -

متوسط الخسارة في السنة السابعة = صفر ويعنى هذا ان سنوات الحدوث التسي

مضى عليها ست سنوات أو أكثر لا تتطلب تكوين احتياطي اضافي عنها .

ونستنتج ان سنة ١٩٩٢ تحتاج الى احتياطي اجمالى يساوى ١١٨٪ لتعويض

الخسائر التى سوف تبلغ بعد مرور نسبة ، سنتين ٠٠ الخ .

وبالاعتماد عليه دخل القسط والمتوسط المتجمع للخسائر المبلغة يمكن :

حساب احتياطي الخسائر غير المبلغه لمحفظه مسئولية (تجاوز خسارة) كالتالى:

سنة الحدوث	النسبة المئوية للخسائر المبلغه	القسط	احتياطي الخسائر غير المبلغه
١٩٨٥	-	١٠٠٠	-
١٩٨٦	-	١١٠٠	-
١٩٨٧	١	١٢٠٠	١٢
١٩٨٨	٤	١٤٠٠	٥٦
١٩٨٩	١٤	١٥٠٠	٢١٠
١٩٩٠	٤٣	١٧٠٠	٧٣١
١٩٩١	٨١	١٨٠٠	١٤٥٨
١٩٩٢	١١٨	٢٠٠٠	٢٣٦٠
			<hr/> ٤٨٢٧

جدول رقم (٧)

ونرى فى بعض الحالات ان الاحتياطي المطلوب يفوق القسط ومعنى ذلك زيادة التعويضات التى تفوق حد الاحتفاظ ويعنى ذلك أن معيد التأمين سوف يحصل على قسط أضافى من المؤمن المباشر بمجرد زيادة معدل التعويضات عن الحد السابق تحديده ويعتمد هذا القسط الاضافى على الخسائر المبلغه فعلا والتي تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الخسائر غير المبلغه .

ويشير الباحث الى أن الطرق التى تم عرضها فى هذا المبحث ما هى الا بعضا من طرقا كثيرة ومتعددة تعتمد على نفس الأسلوب فى نوعية المعيار التى تقوم عليه فعلى سبيل المثال قد تقوم طريقة مثلث الخبرة على الخسائر المدفوعة والتي تحسب التسوية كقيم مطلقة بدلا من استخدام معدلات التعويضات (١٩) .

المبحث الثالث

استخدام التوزيعات الاحتمالية في تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغنة

تبين فيما سبق مدى أهمية احتياطي التعويضات غير المبلغنة لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين لاستكمال البيانات الاحصائية اللازمة لعمليات التسعير والاكتتاب والقبول وتحديد مدى ربحية اتفاقية ما .

كما تبين لنا مدى الصعوبة التي يواجهها معيد التأمين على وجه الخصوص فهو لديه عديد من مجموعات العقود التي لا يتوافر منها عدد كافي من التعويضات المعروفة لعملية التحليل الكفاء .

ومن ناحية أخرى فهناك العقود التي تشارك فيها الشركة بشكل من أشكال الاساس النسبي Pro rate والتي عادة ماتبلغ لمعيد التأمين في كشف مختصر وبالتالي تكون بيانات التعويضات الفردية غير مفصلة ولذلك لايمكن الحصول على تولريخ الحوادث وتولريخ الابلاغ وبالتالي لاتوجد تأخيرات ابلاغ (١٦) .

أما اذا اعتمد معيد التأمين على معدلات الخسارة لتقدير الاحتياطي فاننا نجد أن هناك مشكلة وهي تأخر ابلاغ الأقساط ففي أي وقت يكون حوالي ٢٥% من الأقساط المكتسبة خلال العام الماضي غير مبلغ لمعيد التأمين ويرجع ذلك الى :

* ان كشف الاقساط للاتفاقيات النسبية تكون عادة ربع سنوية ومن تم يكون هناك تأخر في الابلاغ من ٢ - ٣ شهر .

* تأخر مراجعة حساب الأقساط عن تغطيات الحوادث الكبيرة .

ونتيجة لذلك يقترح الباحث أن يتم تقدير احتياطي الخسائر المبلغنة لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين في نفس الوقت بالاعتماد على البيانات المتوافرة لدى المؤمن المباشر

في صورة توزيع احتمالي لكل من اعداد وقيم التعويضات وعلى بيانات أخرى حقيقية تتعلق بالاتفاقية المعاد تأمينها في صورة تجاوز الخسارة وهي : -

* الاحتفاظ (الأولوية) .

* الخسائر المسددة والخسائر التي تحت التسوية .

ويمكن تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة باستخدام التوزيعات الاحتمالية على أساس أن :

احتياطي التعويضات غير المبلغة = (القيمة النهائية للتعويضات عن المحفظة) -

(التعويضات المعروفة وهي المسددة فعلا + التي تحت التسوية) .

مع الأخذ في الاعتبار اجراء أية تعديلات نتيجة العوامل التالية : -

(أ) انخفاض تقدير التعويضات تحت التسوية .

(ب) الفائدة الناتجة عن استثمار الاحتياطي .

(ج) التضخم .

خطوات استخدام أسلوب التوزيعات الاحصائية :

يجب الاشارة بداية الى أن استخدام هذا الأسلوب سوف يتم من جانب المؤمن المباشر بالاعتماد على بيانات المحفظة المعاد تأمينها في صورة تجاوز خسارة تم يبلغ الي معيد التأمين أو أن يبلغ معيد التأمين بالقيمة النهائية لمسئوليته ثم يتولى حساب احتياطي التعويضات غير المبلغة وفقا لما يبلغ اليه من تعويضات مسددة وأخرى تحت التسوية وعموما فان ذلك يتم وفقا للخطوات التالية :

(١) تقسيم محفظة التأمين :

ان أولى خطوات تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة هي تقسيم محفظة العقود

الي مجموعات وفقا لنوع التأمين فنقسم الي حوادث ممتلكات بحرى ، طيران ، وان أمكن

اجراء تقسيمات فرعية فان ذلك يكون مفضلا للوصول الى نتائج دقيقة فعلى سبيل المثال
يمكن تقسيم السيارات التكميلية الى (ملاكى - أجرة - نقل . . الخ) .

(٢) اعداد توزيع احتمالى لكل من :

أ - عدد التعويضات .

ب - قيم التعويضات .

(٣) حساب العدد المتوقع للتعويضات عن المحفظة .

(٤) حساب العدد المتوقع للتعويضات لاتفاقية تجاوز الخسارة .

(٥) حساب متوسط قيمة التعويضى لكل من :

أ - المؤمن المباشر .

ب - معيد التأمين وفقا لاتفاقية تجاوز الخسارة .

(٦) حساب القيمة النهائية لمسئولية كل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين .

(٧) احتياطى التعويضات غير المبلغة = القيمة النهائية - (التعويضات المسددة +

التي تحت التسوية) .

(٨) يمكن اجراء تعديلات لمواجهة الفائدة والتضخم على قيمة الاحتياطى .

التطبيق العملى لخطوات التقدير :

سبق أن أوضحنا وجوب تقسيم محفظة تأمين المؤمن المباشر وفقا لنوع عمليات

التأمين . وسوف يستعين الباحث بتوزيعات احتمالية معدة لتأمين السيارات التكميلية

(الملاكى) وذلك لتقدير احتياطى التعويضات غير المبلغة وهى من واقع بيانات احدى

شركات التأمين المباشر بالاضافة الى البيانات الافتراضية الآتية :

البيانات الاساسية :

عدد الوثائق ٢٠٠٠٠ وثيقة تأمين

حد الاحتفاظ = ١٠٠٠ جنيه من كل تعويضى .

التعويضات المسددة والتي تحت التسوية في ١٢/٣١/١٩٩١ كانت :

المؤمن المباشر ٦٠٤١٤٧ جنية

معيد التأمين ٢٥٨٢٦ جنية

أولا : توزيع عدد التعويضات (١٥) :

كان التوزيع الاحتمالي لعدد ١٠٠٠٠٠٠ سيارة ملاكي وفقا لعدد التعويضات عن

الوثيقة الواحدة كالتالي :

عدد التعويضات	التكرار
صفر	٨٨٥٨٥
١	١٠٥٧٧
٢	٧٧٩
٣	٥٤
٤	٤
٥	١
٦	-
	١٠٠٠٠٠

جدول رقم (٨)

ولقد تم توفيق هذا التوزيع مع كل من توزيع بواسون وتوزيع ثنائي الحدين السالب وتبين انه يتفق مع توزيع ثنائي الحدين السالب وعموما يمكن تقدير متوسط عدد التعويضات عن الوثيقة الواحدة كالتالي :

$$= (\text{صفر} \times ٨٨٥٨٥ + ١ \times ١٠٥٧٧ + ٢ \times ٧٧٩ + ٣ \times ٥٤ + ٤ \times ٤ + ٥ \times ١ + ٦ \times \text{صفر}) /$$

$$= ١٠٠٠٠٠ = ٢٣١٨ \text{ ار}$$

فاذا افترضنا ان عدد الوثائق التي تتضمنها المحفظة لشركة التأمين المراد حساب

احتياطي التعويضات غير المبلغة كان ٢٠٠٠٠ وثيقة تأمين .

وبذلك يمكن تقدير عدد التعويضات المتوقع عن المحفظة كالتالى :

= عدد الوثائق × متوسط عدد التعويضات عن الوثيقة الواحدة

= ٢٠٠٠٠ × ١٢٣١٨ ر = ٢٤٦٤ تعويض .

أى انه من المتوقع ان تواجه الشركة بعدد ٢٤٦٤ تعويضا عن هذه المحفظة .

ثانيا : توزيع قيم التعويضات (١) :

امكن الاستعانة بتوزيع قيم التعويضات لعدد ٢١٠٠ وثيقة تأمين سيارات تكميلي

ملاكى وكان كالتالى :

عدد الوثائق	قيمة التعويض
٤٣	٢٥ - ١
٧٨	٥٠ - ٢٦
٩٤	٧٥ - ٥١
٩٩	١٠٠ - ٧٦
٣٠٣	٢٠٠ - ١٠١
٢٠٣	٣٠٠ - ٢٠١
٢١٤	٤٠٠ - ٣٠١
٢١٤	٥٠٠ - ٤٠١
٣٧١	٧٥٠ - ٥٠١
٢١٤	١٠٠٠ - ٧٥١
٢٥٣	٥٠٠٠ - ١٠٠١
١٣	١٠٠٠٠ - ٥٠٠١
٢	١٥٠٠٠ - ١٠٠١
٢١٠٠	

وهذا التوزيع يتفق مع التوزيع الطبيعي الاسى بمعلمات

$$= ٥,٧٩ \quad = ١,١٠٤$$

ومن خلال هذا التوزيع يمكن حساب مايلسى :

- (١) احتمال أن تزيد الخسارة عن حد الاحتفاظ وفقا لاتفاقية تجاوز الخسارة
- (٢) عدد التعويضات التي يتحملها معيد التأمين
- (٣) متوسط التعويض بالنسبة لمعيد التأمين
- (٤) متوسط التعويض بالنسبة للمؤمن المباشر

(١) احتمال أن تزيد الخسارة عن حد الاحتفاظ (١٧) :

من المعروف في اتفاقيات تجاوز الخسارة ان معيد التأمين يتحمل ذلك الجزء الذى

يتجاوز حد الاحتفاظ اما الى مالا نهاية أو الى حد آخر تالى

معنى ذلك انه سوف يكون مسئول فقط فى حالة تجاوز حد الاحتفاظ

(ح) وذلك باحتمال :

$$١ - د (س) ٠٠٠ س$$

بالتعويض عن د (س) بدالة كثافة الاحتمال للتوزيع الطبيعي الأس نصل الى

الصيغة التالية :

احتمال أن تزيد الخسارة عن حد الاحتفاظ (ح)

$$= ١ - \left(\frac{\text{لوح هـ}}{\text{هـ}} \right)$$

فاذا كان حد الاحتفاظ هو ١.٠٠٠ جنيه فان الاحتمال فى هذه الحالة يساوى

لو ١٠٠٠ - ٥٧٩ هـ

$$= 1 - \left(\frac{\quad}{1,104} \right)$$

$$= 1 - (1,612,459)$$

$$= 1 - 84,375 \text{ ر} = 15625 \text{ ر}$$

(٢) وبذلك يمكن أن نستنتج عدد التعويضات التي يتحملها معيد التأمين وهو يساوي :

= احتمال أن يزيد التعويضي عن حد الاحتفاظ \times عدد التعويضات للمحافظة .

$$= 15625 \text{ ر} \times 2464 = 385 \text{ تعويض}$$

(٣) متوسط التعويضي بالنسبة لمعيد التأمين

بالطبع فان متوسط التعويضي لمعيد التأمين وفقا لاتفاقية تجاوز الخسارة سوف

يختلف عن متوسط التعويضي بالنسبة للمؤمن المباشر ويمكن حساب متوسط

التعويضي لمعيد التأمين من واقع التوزيع الطبيعي الأسي كالتالي :

٥٢

س د (س) ٠٠ س - ح ١ - د (ح)

ح لو ح - ٢ - لو ح -

$$= \text{هـ} \left(\frac{1}{2} + \right) (1 - \left(\frac{\quad}{\quad} \right)) - \text{ح} (1 - \left(\frac{\quad}{\quad} \right))$$

٠ : متوسط التعويضي لمعيد التأمين اذا كان الاحتفاظ للمؤمن المباشر ١٠٠٠ عن

التعويضي الواحد هو :

لو ١٠٠٠ - ٥٧٩ - (١,١٠٤)

$$= \text{هـ} (1,104 + 579) \left(\frac{1}{2} \right) (1 - \left(\frac{\quad}{1,104} \right))$$

- ٢٩٢ -

$$- ١٠٠٠ (١ - \left(\frac{\text{لو} - ٥٧٩}{\text{هـ}} \right)) - ١٠٤ \text{ر}$$

$$= (١٥٦,٢٥) - (٣٥٨٦ \times ٦,١٧ \text{ر}) = ١٦٧,٧$$

وبذلك يمكن استنتاج التكلفة النهائية للتعويضات التي يتحملها معيدا التأمين وهى

تساوى عدد التعويضات التى تفوق حد الاحتفاظ \times متوسط التعويض

$$= ٣٨٥ \times ١٦٧,٧ = ٦٤٥٦٤ \text{ر}$$

(٤) متوسط التعويض بالنسبة للمؤمن المباشر :-

وفقا لاتفاقية تجاوز الخسارة يتحمل جميع الخسائر التى تقل عن حد الاحتفاظ

(ح) أما بالنسبة لخسائر التى تزيد عنه، فانه يتحمل "ح" فقط ويمكن وضع ذلك فى

ر بغة رياضية كالتالى :-

$$\text{ح} \text{ س د (س) } \times ٠ \text{ س } + \text{ح (١ - د (ح))}$$

صفر

وبتطبيق دالة كثافة الاحتمال لتوزيع ثنائى الحدين السالب نستنتج ان متوسط

التعويضى الذى يسدده المؤمن المباشر وفقا لاتفاقية تجاوز الخسارة يكون كالتالى :

$$= \text{هـ} \left(\frac{١}{٢} + \left(\frac{\text{لو}}{\text{هـ}} - \text{ح} \right) \right) + \text{ح (١ - \left(\frac{\text{لو}}{\text{هـ}} \right))}$$

$$= ٦٠١ \times ٦٠١٧ \text{ر} + ١٠٠٠ \times ١٥٦٢٥$$

$$= ٢٧٦٨ + ١٥٦,٢٥ = ٤٢٣$$

وبذلك يمكن استنتاج القيمة النهائية لتكلفة التعويضات للمؤمن المباشر وهي تساوي :

$$\begin{aligned} &= \text{متوسط التعويض} \times \text{عدد التعويضات المتوقع} \\ &= ٤٣٣ \times ٢٤٦٤ = ١٠٠٦٩١٢ \end{aligned}$$

ثانيا : حساب احتياطي التعويضات غير المبلغة :

في ٣١/١٢/١٩٩١ كانت التعويضات المسددة والتي تحت التسوية لكل من

المؤمن المباشر ومعيد التأمين كالتالي :

المؤمن المباشر : ٦٠٤١٤٧

معيد التأمين : ٢٥٨٢٦

وعلى ذلك ووفقا للقاعدة الأساسية فان

احتياطي التعويضات غير المبلغة = القيمة النهائية - التعويضات المسددة +
التي تحت التسوية ()

فان احتياطي التعويضات غير المبلغة للمؤمن المباشر

$$= ١٠٠٦٩١٢ - ٦٠٤١٤٧ = ٤٠٢٧٦٥$$

واحتياطي التعويضات غير المبلغة لمعيد التأمين

$$= ٦٤٥٦٤ - ٢٥٨٢٦ = ٣٨٧٣٨$$

تعديل قيم الاحتياطي لمراعاة عوامل الفائدة والتضخم (١٥)

يستلزم الأمر اجراء تعديلات على قيم احتياطي التعويضات غير المبلغة بحيث
يأخذ في الاعتبار الفائدة الناجمة عن استثمار الاحتياطي ومن ناحية أخرى فحيث أن
قيم التعويضات سوف تسدد بعد مرور فترة على حدوث الحادث فمن الضروري أخذ
عامل التضخم في قيمة التعويض في الاعتبار .

قد يكون من السهل معالجة ذلك عن طريق متوسط فترة التسوية لجميع التعويضات غير المبلغة فإذا كانت بعض التعويضات تسدد بعد سنة وأخرى بعد سنتين حتى خمس سنوات فمن الممكن ان نعتبر ان متوسط فترة التسوية هي ثلاثة سنوات . فاذا كان كل من معدلي الفائدة والتضخم ٨٪ ، ١٠٪ على التوالي فيمكن ايجاد قيمة الاحتياطي للمؤمن المباشر كالتالي : -

$$٤٢٥٥٥٨ = ٣ \left(\frac{١}{١,٨} \right) \times ٤٠٢٧٦٥$$

ولكن اذا كنا نريد مزيد من الدقة في رقم احتياطي التعويضات غير المبلغة فمن الممكن ان تعتمد على جدول مثلت الخبرة للتعويضات المسددة والتي تحت التسوية والذي يبين تطور أرقام التعويضات المسددة سنويا حتى نهاية احتياطي التعويضات غير المبلغة .
فاذا كانت النتائج النهائية لأحد جداول مثلت الخبرة تبين مايلي : -
معدل التغيير في أرقام التعويضات من سنة لأخرى بعد سنة الحدوث :

٦ - ٥	٥ - ٤	٤ - ٣	٣ - ٢	٢ - ١
١٠٢٦	١٠٨	١٠٧٨	١١٣	١٢٥

متوسط معدل التغيير

جدول رقم (١٠)

فيمكن ان تستخدم جدول معدلات التغيير في التعويضات المسددة من سنة لأخرى لاستنتاج القيمة التي تستقطع من الاحتياطي سنويا ويمكن يتلخص ذلك في الجدول التالي : -

التعويضات المسدد سنويا	اجمالي التعويضات المسددة	التطور في قيمة التعويضات السنة معدل التغير من سنة لأخرى	
٦٠٤١٤٤٧	٦٠٤١٤٧	-	صفر
١٥١٠٣٦	٧٥٥١٨٣	١٢٥ ر	١
٩٨١٧٥	٨٥٣٣٥٨	١١٣ ر	٢
٦٨٢٦٨	٩٢١٦٢٦	١٠٨ ر	٣
٧١٣٧٣٠	٩٩٥٣٥٦	١٠٨ ر	٤
١١٥٥٦	١٠٠٦٩١٢	١٠٢ ر	٥

جدول رقم (١١)

من خلال جدول (١١) نلاحظ مايلسى :

- (١) أن اجمالى التعويضات المسددة يصل فى نهاية السنة الخاصة الى القيمة النهائية لمسئولية المؤمن المباشر وهى ١٠٠٦٩١٢ والتي تم حسابها من قبل .
- (٢) أن أرقام التعويضات المسددة سنويا تبين المدة التي يمكن خلالها استثمار الاحتياطي فالارقام التي سددت خلال سنة الحادث لن تستثمر عنها الاحتياطي اما التي تسدد بعد مرور سنة تستثمر لمدة سنة (على افتراض انها تسدد فى نهاية العام) وهكذا وكذلك يمكن مراعاة تأثير التضخم فى قيام التعويضات (وذلك بافتراض أن معدل التضخم ثابت) .

وعلى ذلك وبافتراض معدلى الفائدة والتضخم السابق (٨% ، ١٠%) يمكن تعديل

رقم احتياطي التعويضات غير المبلغه كالتالى :

$${}^3(1,0.8/1,1)68268 + {}^2(1,0.8/1,1)9875 + (1,0.8/1,1)151.37 + \\ 41.223 = {}^0(1,0.8/1,1)11556 + {}^4(1,0.8/1,1)71373.0 +$$

ونلاحظ أنه نتيجة لأخذ عوامل الفائدة والتضخم في الاعتبار لرتفع رقم الاحتياطي من ٤٠٢٧٦٥ الى ٤١٠٢٢٣ ويمكن اجراء نفس خطوات التعديل بالنسبة لمعيـد التأمين ولكن مع مراعاة ان معدلات التغير في التعويضات المسددة تختلف عن تلك المستخدمة .

نتائج وتوصيات البحث

- (١) تعتبر التوزيعات الاحتمالية من الطرق الشائعة حاليا لتقدير الأقساط والاحتفاظ في شركات التأمين واعداد التأمين حيث انها تعتمد على البيانات الفعلية لأقساط التأمين بالاضافة الى انها تعطى نتائج دقيقة .
ولذلك يوصى الباحث باستخدام طريقة التوزيعات الاحتمالية في تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة .
- (٢) انه من السهل وضع خطوات تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة باستخدام التوزيعات الاحتمالية على الحاسبات الآلية التي تقوم بعمل التوزيعات الاحتمالية واختبرها واستخراج معلوماتها ثم قياس حجم الخسارة المتوقعة لكل من المؤمن المباشر ومعيد التأمين وبالتالي تحديد القيمة النهائية للالتزام كل منهم .
- (٣) يوصى الباحث بضرورة وجود لجنة مختصة بتقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة بالنسبة لشركة اعادة التأمين .
- (٤) يعتبر من الأهمية اطلاع معيد التأمين على سياسة المؤمن المباشر في تقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة ولذلك تعتبر طريقة التوزيعات الاحتمالية أسلوبا مميزا لتقدير احتياطي التعويضات غير المبلغة بالاعتماد على محفظة عمليات المؤمن المباشر المسندة وبذلك تتلاقى عدم قياس المؤمن المباشر بتقدير المسئولية النهائية لمعيد التأمين .

مراجع البحث

مراجع عربية :

- ١ - د / أحمد عبد الفتاح على : التحمل الأمثل في وثيقة تأمين السيارات التكميلي المصرية • مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة - جامعة طنطا ، ١٩٨٩م.
- ٢ - د / أحمد عبد الفتاح على : تأمين السيارات الاجبارى فى مصر- الهدف الاجتماعى وخسائر شركات التأمين مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا ١٩٩٠
- ٣ - د / أحمد عبد الفتاح على : دراسة لمشكلات تسعير اتفاقيات تجاوزالخسارة باستخدام طريقة التكلفة الفعالة - مجلة آفاق جديدة - كلية التجارة - جامعة المنوفية •
- ٤ - د / سلامة عبد الله : ادارة وتنظيم منشآت التأمين دار النهضة العربية ١٩٦٧ •
- ٥ - ندوة اعادة التأمين العربية وبغداد ١٩٧٦
- 6- Adel Salah El Din, Reinsurance for Professional, Association with ocean Investment & management Ltd., London Vol.1
- 7- A.G.Zucaro, incurred But not Reported (IBNR) Loss Reserves, insurance Accounting and statistical (Association, proceedings, 1974.
- 8- B.Benjamin "General insurance" Heinerann, London, 1978.

- 9 - CII Tutition service, Practice of Reinsurance, study Course 280.
- 10 - Garks, Patrir, and Actuarial procedure for Estimating a Reinsurance Compangis *BNR* insurance Accounting and statistical Association 1979.
- 11 - Gerathewohl. K. "Reinsurance principle and practice" Karlsauke, Vol.1, 1981.
- 12 - Gerathewohl. K. "Reinsurance principle and practis" Karlsauke, Vol.2, 1982.
- 13 - Golding "The low and practice of Reinsurance" K.V. Louw Mso, FcIC London, 1987.
- 14 - G.T. Foster "The Detertmination of "BNR Re-serves" Netherlands Reinsurance Group Amsterdam.
- 15 - I.B. Hossack Introductory Statistion with application in insurance" Cambridge Univer-sity press 1983.
- 16- James A. Godoreccl" Reinsurance IBNR an Account-ing Mystery" Insurance Accounting and statis-tical Association, 1978.
- 17 - R.E. Beard; Risk Theory" Chapean and Hall , London 1984.

- 18 - Robert Posnak, Reinsurance IBNR aGpA,s View Insurance Accounting and Statistical Association, 1978.
- 20 - Robert, W. Strain, Reinsurance, The collage of insurance, New York, 1980.